ممثل لرئيس الوزراء: المالكي يحاور مجلس صلاح الدين بعد العيد

المطالبة بالإقليم تخلق انقساماً داخل حكومة ديالى .. والحُلي: الفيدرالية لن توفر الأمن للمجرمين

أفضى اجتماع عُقد في ساعات متأخرة من مساء امس الاول لمناقشة ازمة اعلان محافظة صلاح الدين اقليماً، بين قتيبة الجبوري ممثل رئيس الوزراء، واعضاء مجلس المحافظة، الى الاتفاق على عقد جلسة حوارية بين ممثلين عن مجلس صلاح الدين ورئيس الحكومة نوري المالكي.

قتيبة الجبوري

نوري المالكي

صادق الحسيني

□ بغداد / المدى

وقال قتيبة الجبوري في بيان تلقت "المدى" نسخة منه: " ان المباحثات التي اجراها مع أعضاء مجلس محافظة صلاح الدين قد اثمرت عن نتائج إيجابية"، موضحا " تم عقد اجتماع مع رئيس مجلس المحافظة وكالة وعدد من اعضاء المجلس بحضور المحافظ ، وجرى الاجتماع في اجواء ايجابية ، وأثمر عن الاتفاق على مواصلة الحوار وعقد جلسة حوارية بعد عطلة العيد مع رئيس الوزراء نوري المالكي لحل المشاكل العالقة بين المحافظة والحكومة المركزية واحتواء هذه الازمة ". وأضاف: إن " الجميع اتفقوا على ان صيانة وحدة العراق أرضا وشعبا هو الأمر الذي لا يختلف عليه احد ولا يمكن جعله عرضة للمزايدات السياسية ".

وتابع: إن " عددا من اعضاء مجلس محافظة صلاح الدين أكدوا على ضرورة مراعاة مصالح ابناء المحافظة بما يُلبي طموحاتهم وتطلعاتهم في ظل العراق الديمقراطي الموحد ".

وكانت "المدى" اتصلت امس الاول بالجبوري بعد دقائق من انتهاء الاجتماع غير انه رفض التعليق على النتائج التي توصل اليها، مشددا على ان بياناً سيصدر في وقت لاحق يوضح من خلاله ما توصل اليه الجانبان.

يُذكر ان النائب الجبوري كان قد أوفد بتكليف رسمي من قبل المالكي الى محافظة صلاح الدين للحوار مع المحافظ واعضاء مجلس المحافظة بشأن تصويت مجلس محافظة صلاح الدين في السابع والعشرين من تشرين الأول الماضي على اعلان المحافظة إقليما اداريا ، ليس بعيدا عن اجواء الاقاليم التي بدأت بعض مجالس المحافظات الدعوة اليه خلال الايام القليلة الماضية، وبعد التهديدات التي اطلقها بعض اعضاء مجلس محافظة ديالى، يبدو ان انقساماً طارئً في الحكومة المحلية حيال المواقف من الدعوة لاعتبار ديالى اقليما لاسيما بعد ظهور تيار مهم يرفض هذا التوجه عبّر عنه مسؤول محلي رفيع المستوى.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة ديالى صادق الحسيني: إن الحديث عن تحويل ديالى الى اقليم لا يتبناه مجلس محافظة ديالى وأنما حديث تتبناه القائمة العراقية .

وأضاف الحسيني لوكالة كل العراق: إننا" نحترم جميع الكتل السياسية لكن نحن ككتلة المواطن لا نُعلن عن شيء إلا بعد دراسة مستفيضة وبعد الوصول الى حيثيات الفائدة من وراء وجود اقليم في هذا الظرف الحساس الذي تمرّ به البلاد . وأشار الى إن" مشروع إقامة الاقاليم على اساس طائفي او تقسيم العراق يعتبر في هذا الوقت دمارا للبلاد مبينا أنه" يجب أن يكون الاقليم على اساس توزيع الصلاحيات على اعتبار أن جميع ابناء الشعب العراقي يطالبون بتعزيز الصلاحيات داخل المحافظة .

واوضح الحسيني: أن" من اهم مطالب ابناء محافظة ديالى هو أن تكون هناك تخصيصات اعلى من التخصيصات الموجودة فضلا عن توفير الصلاحيات للاجهزة الأمنية مشيرا الى أن"هناك بعض المطالب لا يمكن تحقيقها في الوقت الحاضر خصوصا بعض القضايا المتعلقة بمحافظة صلاح الدين وملفات المطلوبين.

ويأتي التهديد باعلان محافظة ديالى إقليما، بعد إعلان محافظة صلاح الدين، في ٢٧ تشرين الأول الماضي إقليماً إدارياً واقتصاديا، فضلا عن وجود توجه لدى محافظة الانبار الى إقامة اقليم ايضا.

المباحثات التي أجراها ممثل حكومة بغداد قتيبة الجبوري مع اعضاء مجلس محافظة صلاح الدين قد اثمرت عن نتائج ايجابية وبات من الممكن حل أزمة إقليم صلاح الدين قريباً

هذا الموقف عززته تصريحات لقيادي بارز في حزب الدعوة بزعامة نوري المالكي، الذي اتهم ما اسماه بالبعثي وراء إثارة مسألة الأقاليم لكنه أكد انه "مع افتراض تحقق الامر فلن يوفر الاقليم ملاذاً آمناً للمطلوبين للعدالة". وأوضح النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي :"الحقيقة تتأصل في ان الملف الأمني بيد الحكومة المركزية كما ينص على ذلك الدستور العراقي حتى في حالة اقامة الاقاليم".

واضاف الحلي: ان" الحكومة العراقية بامكانها جلب المجرمين والمطلوبين للقضاء العراقي حتى لو كانوا في دولة اخرى من خلال شرطة الانتربول فكيف والحال اذا كان على اراضيها"؟

وأكد النائب عن إئتلاف دولة القانون "خطأ مَن يعتقد ان بامكانه ان يقيم تنظيما باسم حزب البعث في مكان من الاقاليم وأن يكون بمنأى عن القانون".

واشار الحلي الى ان "محافظة صلاح الدين تعاني من مشاكل كثيرة تتعلق برغبة بعض الطوائف والمكونات باعلان مناطقهم محافظات جديدة اضافة الى التهميش الذي يعاني منه الكثير من قادة الكتل في مجلس المحافظة حتى ان بعظهم لم يُشرك في اللجان المشكلة في المحافظة ، فكيف يمكن اقامة اقليم وسط هذا الكم الهائل من المشاكل"؟

وشدد النائب عن إئتلاف دولة القانون على ان "مَن رتب الوضع الامني في المحافظة هي الحكومة المركزية وليست حكومة صلاح الدين التي كانت مسؤولة عن تفجير الشرارة الاولى للطائفية في العراق عندما فجروا مرقد الإمامين العسكريين".

بغداد ترفض اتفاقيات أمنية مع الجوار

□ بغداد / المدى

اكد النائب عن ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي والمقرّب من رئيس الوزراء نوري المالكي ،الخميس ، رفض الحكومة العراقية طلبات ابرام اتفاقيات امنية مع دول اقليمية مجاورة للعراق .

وقال الساعدي لوكالة انباء المستقبل: ان" المالكي رفض وسيرفض أي طلب لإبرام اتفاقية امنية ثنائية مع دول الجوار لحماية الاجواء العراقية".

واضاف: ان" دولتين مجاورتين عرضتا اتفاقا امنيا على الحكومة العراقية الا ان رئيس الوزراء المالكي رفض تلك العروض "،مؤكدا ان " المالكي اكد ان القوات الامنية هي من ستحمي الاجواء والاراضي العراقية وتتصدى لأي تجاوز لا سمح الله ".

ورفضت بغداد قبل يومين عرضين تقدمت بهما طهران وأنقرة لتدريب القوات العراقية، بينما لم تتوصل بغداد وواشنطن إلى اتفاق على ذلك.

وقال مسؤول عراقي رفيع المستوى، طالباً عدم كشف اسمه "إن طهران وأنقرة تقدمتا بعروض لتدريب القوات العراقية، لكننا لم نقبل أياً منهما لحساسية الوضع".

وعبر المسؤول العراقي عن تقديره لهذه العروض لكنه أوضح أنه "لا يمكننا أن نقبل دولة من دون أخرى ونحن نفضّل أن يكون ملف تدريب القوات خارج إطار دول الجوار".

وجاء في بيان لمكتب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أبدى استعداد بلاده لتدريب القوات العراقية بدلاً من القوات الأميركية المقرر انسحابها في نهاية العام الحالي.

وأضاف بيان الهاشمي الذي زار أنقرة أن «أردوغان عرض استعداد بلاده التام في هذا المجال باعتبار أن تسليح الجيش التركي يستند أساساً إلى الترسانة العسكرية الأميركية كما هي حال العراق.

وأكد أهمية البحث عن بدائل مناسبة لتدريب القوات المسلحة إذا وصلت المحادثات مع الجانب الأمريكي إلى طريق مسدود..

وكان قائد القوة الجوية اكد في وقت سابق أن العراق يحتاج إلى سنوات حتى يستطيع حماية أجوائه، وقال الفريق أول ركن الطيار أنور حمد أمين في تصريح خص به "المدى" مطلع ايلول: إن القوات الجوية العراقية لازالت فتية وان حماية الأجواء بحاجة إلى سنوات طوال كونها تتطلب تدريبا قويا وأموالا طائلة، وهو غير متوفر في الوقت الحالي.

وتابع أمين، أن قرار حماية الأجواء حكومي يرتبط بالكتل السياسية، وعلى الجهات العسكرية تنفيذه إذا ما اتخذ، لكنه قال "وفقا للأمور الفنية فأننا لا نستطيع الإمساك بزمام الأمور في الوقت الحالي ونحتاج إلى الأميركان في المرحلة المقبلة".

وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت في شباط الماضي عن تأجيل عقد شراء طائرات F١٦ وإحالة المبلغ المخصص له لدعم البطاقة التموينية خصوصاً بعد الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد المطالبة بتوفير فرص العمل وتوفير مفردات البطاقة التموينية وغيرها من الخدمات الأساسية، فيما عزت اللجنة الاقتصادية في البرلمان عن إحالة مبلغ ٩٠٠ مليون دولار كان مخصصا لشراء الطائرات لدعم البطاقة التموينية جاء بسبب عجز الموازنة.

وسبق أن أعلنت قيادة القوات الجوية العراقية العام الماضي عن سعيها لشراء نحو ٩٦ طائرة F١٦ حتى عام ٢٠٢٠، إلا أن الحكومة العراقية أعلنت أواخر تشرين الأول عام ٢٠١٠ عدم قدرتها على التعاقد على صفقة طائرات F١٦ لانتهاء الصلاحيات الممنوحة لها مؤكدة في الوقت نفسه حاجة العراق لسلاح جوي قوي لحماية سيادته.

العلوي: الكتلة البيضاء تتدخل في ما لا يعنيها

□ بغداد / المدى

إتهم النائب حسن العلوي الكتلة العراقية البيضاء الذي كان يتزعمها في وقت سابق، بأنها تتدخل في جميع الصراعات السياسية من دون مبرر، واصفا الأمر بالمرفوض جملة وتفصيلا.

وقال العلوي: ان " العراقية البيضاء أصبحت تتدخل يوميا في الصراعات بين الكتل السياسية وهذا الشيء غير مناسب لمن هو مثلي وذلك لتجربتي السياسية الطويلة وعلاقاتي مع الدول العربية".

وأضاف: إن " اعضاء الكتلة بدأوا يتكلمون بغير قصد عن كتل سياسية ويقحمون الكتلة في صراعات هي في غنى عنها"، مبيناً رفضه "لهذا الاسلوب في التعامل على المستوى السياسي".

وأوضح العلوي: أن " انتهاج اعضاء الكتلة لهذا الاسلوب ناتج من تجربتهم الناشئة وكذلك لمحاولتهم اثبات الوجود كونهم كتلة صغيرة خرجت من رحم كتلة كبيرة".

وعن نيّته الالتحاق بكتلة أخرى أجاب: " انني لن ألتحق بأية كتلة أخرى كوني انا من يعمل على انشاء الكتل السياسية فقد ساهمت في تكوين القائمة العراقية وكذلك تشكيل العراقية البيضاء".

وكان النائب حسن العلوي يترأس الكتلة العراقية البيضاء التي اعلن عن تشكيلها بعد انسحابه مع سبعة اعضاء آخرين من القائمة العراقية .

الى ذلك، المتحدثة باسم الكتلة العراقية البيضاء النائبة عالية نصيف طالبت الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر برفع تقرير الى الامم المتحدة حول مسألة اخراج العراق من الفصل السابع ومطالبة الكويت بإيقاف تشييد ميناء مبارك . وقالت في بيان صحفي :" يجب أن يكون من اولويات مهام كوبلر في العراق رفع تقرير الى الأمم المتحدة يطالب فيه بتنفيذ إرادة الشعب العراقي بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية من خلال معالجة ملف الحدود مع الكويت وإخراج العراق من طائلة البند السابع ". يذكر أن العراق وقع تحت طائلة الفصل السابع من قوانين الامم المتحدة بعد أن غزا النظام السابق دولة الكويت في عام ١٩٩١ .وتحت هذا القرار تجمدت اموال العراق وارصدته في كل دول العالم ، وتبع هذا القرار قرارات اخرى كلها اتخذت من قبل مجلس الأمن نتيجة غزوه الكويت .

وأضافت: إن " ممثلية الامم المتحدة في العراق يجب أن يكون لها دور مهم في إجبار الكويت على ايقاف تشييد ميناء مبارك الذي سيعود بضرر اقتصادي كبير على العراق ".

وشددت نصيف على " ضرورة ان يكون دور الامم المتحدة في عهد كوبلر بعيدا عن الشكلية والجمود من خلال المساعدة على حسم جميع القضايا العراقية ذات الطابع الدولي بما يخدم مصلحة الشعب العراقي ويعزز الثقة بالأمم المتحدة ".

يشار الى أن مشروع ميناء مبارك الذي بدأت الكويت بتنفيذه في نيسان الماضي، قد أثار استياءً كبيراً لدى الكثير من السياسيين والأقتصاديين العراقيين، معتبرين ذلك تجاوزاً على حقوق العراق الملاحية. وكانت لجنة من الخبراء برئاسة رئيس هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء ثامر الغضبان قامت بزيارة إلى الكويت، خلال آب الماضي، وبحثت مع المسؤولين الكويتيين موضوع ميناء مبارك وتأثيراته المتوقعة على الموانئ العراقية، كما وذهبت لجنة اخرى برئاسة النائب حسن السنيد الى الكويت من أجل بحث قضية هذا الميناء. وأعتبر خبراء في شؤون الملاحة العراقية إن هذا المشروع يعد خرقاً للإتفاقيات الدولية ، كونه يقطع كمية كبيرة من المياه عن ميناء ام قصر مما يؤدي الى انخفاض منسوبه بشكل حاد، كما سيصادر ما يعرف بخط الملاحة البري المفتوح أمام جميع البلدان. يشار الى ان لجنة التعويضات في الامم المتحدة وافقت بدفع مليار آخر من صندوق عائدات نفط العراق لصالح المواطنين الكويتيين.

وقالت لجنة التعويضات في الامم المتحدة ان هذه الاموال سوف تذهب إلى أربع شركات وأربع هيئات حكومية ودولية. إلا أنها لم تكشف عن هويات المطالبين بالتعويضات لكنها قالت ان المطالبين بالتعويضات جميعا في الكويت.

لجنة التعويضات مؤلفة من خمسة عشر عضوا من اعضاء الامم المتحدة، دفعت تعويضات الى الكويتيين حتى الان ما يقارب اربعة وثلاثين مليار دولار ،ولا زال عليها ان تدفع ثمانية عشر مليارا آخر من اموال العراق الى مطالبين بالتعويضات ،وكلهم من الكويت لكنها فضلت عدم الكشف عن هوياتهم .

سفارة واشنطن تحذّر من تصريحات متحدثها السابق

لجنة الأمن: الإنسحاب الاميركي يكشف الغطاء عن إرهابيين متواجدين في جزيرة الرمادي

□ بغداد / المدى

أثارت التصريحات الأخيرة لديفيد رانز الذي اعتبرته وكالات الأنباء انه المتحدث باسم السفارة الاميركية، حفيظة الاخيرة التي اكدت انهاء مهامه منذ اشهر عدة ، محذّرة من اخذ التصريحات منه.

وكان رانز ذكر قبل ثلاثة ايام عملية إخلاء ٥٠ الف جندي أميركي من الأراضي العراقية قد بدأت"، مشيراً الى أن القوات ستغادر الأراضي العراقية إلى الكويت، ومن ثم سيتم نقلهم الى الولايات المتحدة"، رانز في تصريح صحفي "أن عملية إخلاء القوات الاميركية، ونقلهم من العراق إلى الكويت، ومن ثم إلى الولايات المتحدة قد تستغرق شهرين.

هذه التصريحات قبلها نفي كويتي من مسؤول عسكري رفيع المستوى الذي قال:"إن ما تناقلته وكالات الأنباء عن هذا الخبر يأتي في خانة "جس النبض" الشعبي، أو تهيئة الظروف الملائمة للقرار مستقبلا، أو رصد ردود الفعل الشعبية والعسكرية من قبل الأطراف المعنية به."

مشيرا إلى أن عملية نقل القوات الاميركية الى الكويت تحتاج إلى مباحثات رسمية معمّقة، وإلى دراسة سياسية وعسكرية من قبل الجانبين الكويتي والأميركي تحدد بكل دقة إيجابيات وسلبيات أي قرار متوقع اتخاذه".

وسارعت السفارة الاميركية في بغداد الى تلافي الموقف من خلال دعوتها وسائل الاعلام الى توخي الحذر من نقل تصريحات واخبار على لسان ديفيد رانز المتحدث الرسمي السابق لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد.

وقالت السفارة في بيان لها امس الخميس ان ديفيد رانز انهى مهمته هنا في آب الماضي من دون ذكر سبب انهاء مهمته والإدلاء بتصريحات اعلامية. ودعت السفارة الى الاتصال بها في اي وقت لاستيضاح الأمور والحصول على المعلومات المطلوبة.

وذكر البيان ان المتحدث الرسمي الجديد باسم السفارة الأمريكية في بغداد هو مايكل ماكلالين وان الملحق الاعلامي ونائب المتحدث الرسمي هو كريس هنزمان".

وبالتزامن مع استمرار رحيل القوات الاميركية وصفت لجنة الامن والدفاع الانسحاب الاميركية بـ"الصفعة" التي وجهت للارهابيين المتواجدين في ناحية الجزيرة التابعة لمحافظة الانبار، وقال عضو اللجنة حاكم الزاملي: ان هذه المنطقة "مرتع للجماعات الارهابية والتدريبات العسكرية والتي كان غطاؤها الاميركان".

وأضاف الزاملي: إن" القوات المحتلة كانت الواجهة المظللة لناحية الجزيرة التابعة لقضاء الرمادي والتي هي مرتع للارهاب والتدريب العسكري وأن تسليم الملف الأمني للجانب العراقي يعد صفعة للجزيرة والارهابيين".

وابدى الزاملي تفاؤله الكبير من" انسحاب القوات الامريكية من العراق، لأن الملف الأمني سيكون بيد عراقية".

واشار الزاملي، وهو قيادي صدري الى أن" البيانات في لجنة الأمن والدفاع تبيّن قدرة القوات العراقية على السيطرة على الملف الأمني وخير دليل على هذا العمليات التي قامت بها من حيث السيطرة على الوضع الأمني والقبض على الكثير من الجماعات الارهابية والمسلحة وإبطال العبوات والسيارات المفخخة التي عززت الثقة لدينا ولدى الشعب العراقي بأن القوات الأمنية قادرة على السيطرة على الوضع الأمني في البلاد".

يذكر أن نهاية هذا العام ستشهد انسحاب القوات الامريكية بحسب الاتفاقية الأمنية التي أبرمتها الحكومة مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ وتنص تلك الاتفاقية على وجوب سحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام الحالي.